جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

(تقييم أداء القطاع المالي العراقي للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥)

تقدم به

(فرحان محسن فرحان)

الى

مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الإدارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف الاستاذة

م. هناء جاسم محمد

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ
مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا
وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا
وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ
عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾

(صدق الله العلي العظيم)

(آل عمران:٦١)

الإهــداء

إلى النبراس الذي أنار طريقي بالخير والمعرفة

والدي العزيز....

وفاءاً وعرفاناً

إلى من وفقني الله بدعائها

والدتي الحبيبة....

حباً واحتراماً

إلى ينابيع الوفاء والإخلاص

إخوتي ....

اخواتي....

فخراً و اعتزازاً

شكر و عرفان

اللّهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وزنة عرشك لما أنعمت علي وتفضّلت .... والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا الكريم محمد(**صلى الله عليه وسلم**).

وبعد....

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذتي الفاضلة (**هناء جاسم محمد**) على الرعاية العلمية التي شملني بها طوال مدة أشرافه على هذا البحث من خلال المتابعة المستمرة والملاحظات القيّمة والآراء السديدة التي كانت خير عون في ترصين هذا العمل والمساعدة في انجازه بهذا الشكل والمضمون، وأتمنى له الموفقيه والنجاح والسعادة الدائمة وجزاه الله عنّي كل خير.

كذلك أوجه شكري و تقديري لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة بحثي وما أبدوهُ من توصيات ونصائح وملاحظات علمية من شأنها دعم هذا البحث وتقويمه ووضعه في مساره الصحيح وإظهاره بالشكل المناسب.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث الاول	
المقدمة	١
منهجية البحث	٢
المبحث الثاني : القطاع المالي العراقي	٣-١٣
المطلب الأول : المصارف التجارية	٣-٨
أولا : نشأة المصارف التجارية	٣
ثانياً : مفاهيم المصارف التجارية	٣
ثالثاً: أهمية المصارف التجارية	٤
رابعا: أنواع المصارف التجارية	٤-٦
خامساً:أهداف المصارف التجارية	٦
سادساً : دور المصارف التجارية بالاقتصاد	٧
المطلب الثاني : سوق العراق للأوراق المالية	٨-١٣
المحور الأول:الأسواق المالية وأهميتها	٨-١٠
المحور الثاني:سوق العراق للأوراق المالية	١٠-١٣
المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث	١٣-٢٢
المطلب الأول : تحليل مؤشرات المصارف التجارية	١٤-١٧
المطلب الثاني:تحليل مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية	١٧-٢٢
المبحث الرابع	٢٢
الاستنتاجات والتوصيات	٢٣-٢٤
المصادر والمراجع	٢٤

المبحث الاول

المنهجية العلمية للبحث

المقدمة

تمثل المصارف التجارية والسوق المالية ، قمة الهيكل المصرفي والمالي لأي بلد ، فهي من أهم قنوات تعبئة وتوجيه الموارد المالية نحو مجالات الاستثمار المختلفة ، إذ تمثل حلقة الوصل بين عرض الأموال والطلب عليها ، حيث يتم فيها نقل الأموال بكفاءة ومرونة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المدخرين) والوحدات ذات (العجز) المستثمرين ، وبالشكل الذي يحقق منافع مزدوجة لهما ، وبما يساهم في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتعتمد المصارف التجارية في تمويل عملياتها الأقراضية والاستثمارية على الودائع باعتبارها مصدر أساسياً من مصادر تمويلها ، فيما تنجز السوق المالية وظائفه عن طريق إصدار وتداول الأسهم والسندات .

اقتضى الأمر الى تقسيم البحث الى مبحثين الأول إطار مفاهيمي على القطاع المالي المتمثل بالمصارف والسوق المالي

إما المبحث الثاني من خلاله تحليل ومناقشة مؤشرات المصارف التجارية وسوق العراق للأوراق المالية

المنهجية العلمية للبحث

١- مشكلة البحث :

تظهر معالم المشكلة التي نواجها في بحثنا هذا (في أن الاقتصاد العراقي يمتلك عدداً من المصارف التجارية العريقة في التكوين، فضلاً عن السوق المالية، ومؤسسات مالية متعددة إلا أن هذه المكونات تتسم بضعف عملها وتخلف هياكلها وانخفاض درجة الترابط فيما بينها إلى الحد الذي يعمل كل مكون بشكل مستقل نسبياً عن الآخر، وذلك يعيق عملية التقدم الاقتصادي المستهدف تحقيقه، وبغية تنشيط هذه المكونات يتوجب تفعيل عمل المصارف التجارية والأسواق المالية في الاقتصاد العراقي.

٢- فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها (تمثل المصارف التجارية وأسواق المال المحور الأساسي للنظام المالي، وأن تفعيل دورها سيعمل على رفع درجة الترابط فيما بين مكونات النظام المالي ويجعلها تعمل بشكل تكاملي الأمر الذي يسهم بشكل كبير في رفع قدرة النظام المالي في الاقتصاد العراقي.

٣-أهداف البحث :

٤يرمي البحث الإحاطة بالنظام المالي في العراق من خلال مناقشة نشاط المصارف التجارية من جهة وتحليل دور سوق العراق للاوراق المالية في النشاط الاقتصادي من خلال معرفة دور السوق العراق للاوراق المالية ودراسة سلوك موازنته حلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) ونسبته في الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني

القطاع المالي العراقي

المطلب الأول
المصارف التجارية

أولا: نشأة المصارف التجارية وتطورها

تعتبر المصارف التجارية صورتها المالية امتداد النشاط الصيرفه العامة والمرابين فهذه البنوك مهما كانت طبيعة نشاطها ونوعية الوظائف التي تقوم بها وان تكون جزء مؤسسات ماليه تتعامل بدين وائتمان وهي نفس فكرة المتاجرة بالنقود التي عرفت بالعصور الوسطى فعندما عرف المجتمعات البشرية ظاهرة التبادل وظهرت الأسواق الكبار المقايضون اخذ ت فئة من هؤلاء التجار تحقيق فوائض نقدية كبيرة من نشاطها التجاري هذا ما دفعه هذا الفئة الى البحث عن وسيلة ما ممونة تحافظ بها على أموالها من إعمال السلب والنهب والقرصنة فانه هؤلاء التجار قاموا بإيداع ما لديهم من أموال فائضة لدى هؤلاء الصافة والصيانة مقابل عمولة وعائية ومقابل ذلك يحصل المودعين على شهادات إيداع تثبت الهم حقوقهم وكانت هذه الشهادات تتضمن تعهد من المودع لديهم برد تلك الأمانات وكانت هذه الشهادات تصدر باسم المودع وكان يتم تداولها عن طريق التظهير.(الوادي ،واخرون،٢٠١٣: ١٢)

ثانياً: مفاهيم المصارف التجارية

المصارف التجارية –وهي التي تقوم بالإعمال التجارية المعتادة من قبول الودائع وتوظفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض ومشابه ذلك واهم ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المصارف هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية إي تكون مستعدة الى دفع الأصول الى صاحبها في إي وقت ٠(العصار واخرون، ٢٠٠٠: ٥٤)

المصارف التجارية –وهي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو ودائع الآجال محدودة وتزاول تمويل الخارجي وداخلي وتباشر عملية التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج ٠ (مقشيش ،٢٠١٢: ٤)
المصارف التجارية-وهي المؤسسات الاقتصادية متخصصة تشمل في إدارة الأموال حفظا واقتراضا وبيع وشراء فهي مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها ٠(حبش، www.aleppchomics.com)

المصارف التجارية –هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى ان المصارف تعمل كوعاء تجمع فيها الأموال والمدخرات ويعاد اقرضها الى من يستطيع ويرغب الاستفادة والإفادة المجتمع منها عن طريق الاستثمار (جوده: ، ١٩٩٦ :٤)

المصارف التجارية-وهي تلك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع راس مالي يتعامل في النقود اقرضا واقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة النقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزاء الأكبر من أقاليم الدول وتقوم بجمع الاموال في صورة ودائع تصنفها في عمليات إقراض قصيرة الاجل الافراد والمشروعات والدولة فهي تقبل الودائع المصرفية ٠(جلدة،٢٠٠٩: ١٩)

ثالثا : اهمية المصارف التجارية

تكون المصارف في مجموعها حلقة تفاعل داخلها في شتى مجالات النشاط الاقتصادي وكلما نما وتسع هذا النشاط ازدادت لذلك حسابات البنوك وتعدد خدماتها ويصبح من الاهمية بمكانة الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وفي تقدم الدول حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد اخرى داخلية ذاتية تتمثل في راس مالها واحتياطها ومخصصاتها وإرباحها

رابعا : انواع المصارف التجارية

تقسم الى:(ابوحمد،واخرون : ٣٧-٤١)

أولا المصارف الفردية

وهي المصارف صغيرة الحجم نسبيا ويملكها افراد وشركات اشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وعادة ما تستثمر مواردها في اصول عالية السيولة مثل الاوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والأصول القابلة التحويل الى نقد في فترة زمنية قصيرة بدون خسائر او بخسائر قليلة

ثانيا- المصارف ذات الفروع

وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس ادارة واحد ويدير كل فرع من الفروع المصارف مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز

ثالثا- مصارف المجموعة

تشمل المصارف المجموعة على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة او قد تكون هذه المصارف فردية او ذات فروع ويحتفظ كل مصرف رغم وجود شركة القابضة بمجلس ادارة ومدير العام واهم مزايا مصارف المجموعة خدمات مصرفية في الاقليم المختلفة وارتفاع الحد الاعلى الاقرار وزيادة قاعدة ملكية الاسهم وإمكانية انتقال الاموال من اقليم الى اخر اما عيوبه انه يؤدي الى الاحتكار المصرفي وقد لأتحمل على تحقيق اهداف بعض الاقاليم المتواجدة فيها

ربعا- مصارف السلاسل

نشأت مصارف السلاسل مع نمو حجم المصارف التجارية وتضخم حجم اعمالها وهذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها البعض اداريا ولكن ويشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة الها وتعود ملكيتها الى شخص طبيعي واحد او عدة اشخاص طبيعيون وليس شركة قابضة

خامسا- مصارف المراسلة

ظهرت الحاجة الى مصارف المراسلة نتيجة رغبة المصارف الايجاد نظام تحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على المصرف في مناطق اخرى وكانت المصارف في المدن تتنافس في ما بينها الحصول على ودائع مصارف في القرى والأرياف وتدفع لقاءها فوائد مغرية او تقديم خدمات مجانا

سادسا –المصارف الالكترونية

يطلق على المصارف الالكترونية بمصارف قرن الواحد والعشرين وتتمثل في تلك الوحدات الطريقة التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الالية

سابعا- المصارف المنزلية

طبق نظام المصارف المنزلية الاول مرة في عام ١٩٨٠وتوسع استخدمها بعد انتشار اجهزة الحاسبات الالية الشخصية حيث امكن الكثير من الزبائن من استخدام تلك الحاسبات في التعامل مع هذا النظام ويعتمد نظام المصارف المنزلية على ما يصرف بعملية التحويل واعادة تحول البيانات

خامسا : أهداف المصارف التجارية

تتميز المصارف التجارية دون غيرها من المصارف أنها تقوم بقبول الودائع التي يمكن السحب عليها بالشيكات.(عبد المجيد ،١٩٩٨،:ص٢٧)
بالإضافة الى الأهداف الثلاثة الربحية والسيولة والأمان (هندي ، ١٩٩٦: ١٠-١١)

١-الربحية - إن من أهداف المصرف التجاري الرئيسة تحقيق العائد الملائم هو ما يدفع المصرف الى إن يوظف أمواله التي يحصل عليها من مصادر مختلفة وان يقلل نفقاته ما أمكن و الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالأضافه الى الإرباح الرأسمالية التي قد يحققها إما نفقاته فتتمثل في نفقات الإدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع

٢- السيولة- يجب على المصارف التجارية إن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة عالية من السيولة الكافية المواجهة السحوبات الجارية والفجائية الزبائن المصرف ففي الوقت الذي تستطيع فيه المؤسسات الإعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها مستحقات أو بعض الوقت فان مجر د إشاعة عدم توفير سيولة الكافية لدى المصارف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة السحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف الى الإفلاس

٣- الأمان – لا تستطيع المصارف التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال وان إي خسائر يتعرض لها المصرف قد تلتهم بالإضافة الرأس المال المصرف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس المصرف بالتالي تسعى المصارف التجارية بشدة الى توفير اكبر قدر من أمان للمودعين تجنب المشروعات ذات المشروعات ذات درجة عالية من المخاطر

سادسا : دور المصارف التجارية في ألاقتصاد الوطني

تعد المصارف التجارية أحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل ألاقتصادي للبد وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل في ما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات ألاقتصاد ألقومي فهي من أدوات ألاستثمار تلعب دور هاما في التنمية ألاقتصادية ولا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإنما يمتد الى خلق المناخ المناسب والبيئة الصالحة التنمية الاقتصادية وأداء الزخم المتزايد وزيادة التطورات العالمية وما يصحب من مشكلات اقتصادية متشابكة ومعقدة ومن أجل مواجهة الطموحات التنمية في ظل الوضع الراهن الهيكل ألاقتصادي العالمي يبرز دور المصارف التجارية لتلعب دورا مهما ورئيسا في تطور البلدان وتقدمها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كونها تحتل مكانا متميزا بين القطاعات الاقتصادية ألأخرى وفي بناء الهيكل ألاقتصادي للبلد فا ألاقتصاديات المختلفة ليمكنها الاستغناء عن وظائف المصارف التجارية خصوصا بعد تطورها بشكل يلائم واتساع دائرة النشاط ألاقتصادي وبذالك تزداد أهمية الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية ويمثل نشاط المصارف التجارية على تمويل التجارة الخارجية التي تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة الاقتصاديات المختلفة فتقوم بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير عن طريق الاعتماد ألمستنديه إذ يمكن تعريف الاعتماد ألمستندي بأنة وثيقة صادرة من مصرف محلي بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيها بصرف الصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة علية في حدود مبلغ معين ولغاية مدة محددة مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا للشروط المتفق عليها.

(مزنان فهد ،٢٠٠٠: ٧٤-٧٦)

المطلب الثاني
(سوق العراق للأوراق المالية)

المحور الاول:الاسواق المالية واهميتها

مفهوم السوق المالية :-

١. لقد اتسع مفهوم اسواق المال ليشمل جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف قطاعات ومؤسسات وافراد المجتمع. وتعرف (الاسواق المالية بانها الاماكن التي يتم فيها تداول الاصول المالية ، أي يتم فيها تدفق الاموال من تلك الوحدات المدخرة الى الوحدات المستثمرة ، حيث تنتقل الاموال من تلك الوحدات التي تقوم بالادخار ولديها فائض مالي وليس لديها فرص استثمارية كافية لاستخدام هذه الاموال الى الوحدات التي لديها فرص استثمارية ، ولكن لا تتوافر لديها الاموال الكافية لاستغلال هذه الفرص). (التهامي ، ١٩٨٥: ٩)

وقد عرف السوق المالي على انه: الاطار الذي يجمع الوحدات المدخرة والراغبة بالاستثمار ووحدات العجز المالي التي بحاجة إلى الاموال لأستثمارها عبر فئات متخصصة عاملة في السوق شرط توافر قنوات اتصال فعالة (التميمي واخرون ، ٢٠٠٤، ١١٠)

ثانيا:اهمية الاسواق المالية :-

١. ويحتل السوق المالي اهمية كبيرة في الاقتصاد، وتتمثل هذه الاهمية بالنقاط الرئيسة الاتي (حردان، ١٩٩٧:ص٢٩)

١-يلعب السوق المالي بصورة غير مباشرة دوراً رئيساً في تخطيط السياسة النقدية، إذ يتمكن البنك المركزي بواسطة سوق النقد من ممارسة دوره التحكمي في اسعار الفائدة عن طريق التحكم في احتياطات البنوك التجارية التي تلعب دوراً كبيراً في السوق المالي.

٢- ان وجود سوق مالي ذا فاعلية يعمل على توفير سيولة اكبر للأصول المالية قصيرة الاجل ينعكس على انخفاض تكلفة التمويل قصير الاجل ويدفع ذلك إلى زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم خلق الانتعاش الاقتصادي.

٣- يعد السوق المالي مصدراً للتمويل طويل الاجل عبر عمليات سوق رأس المال مما يعزز من النشاط الاقتصادي ورفع مستوى الدخل القومي.

٤- العدالة في تحديد اسعار الاوراق المالية المتداولة مما يساعد في توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاكثر نجاحاً وذات الجدوى الاقتصادية.

٥- تنمية الادخارات وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني.

٦- تنظيم عمليات الاصدار للاوراق المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسرعته.

المحور الثاني

سوق العراق للأوراق المالية

اولاً:نشأة سوق العراق للوراق المالية

١.

أسس بموجب القانون رقم ٧٤لسنة ٢٠٠٤ ونشر نشاطه في ٢٠٠٤/٦/٢٤ يقع مركز السوق في بغداد ، وله الحق في فتح فروع له في مدن عراقية أخرى ، له شخصية معنوية ومستقلة ماليا وإداريا عن الحكومة ووزارة المالية ولا يستهدف الربح وتعود ملكيته للأعضاء ، ويهدف السوق إلى تنظيم وتسهيل التعامل بالأوراق المالية ، وكذلك إعمال التسوية المالية والمقاصة والحفظ والإيداع وغيرها ، كما يسعى السوق إلى نشر الوعي الاستثماري وكذلك فرص الاستثمار ، علاوة على التواصل مع اتحادات أسواق المال العربية والدولية بهدف تطوير نشاط السوق . كما إن السوق هو كيان قانوني ذو استقلال مالي وأداري ، وله الحق في رفع الدعاوي إمام المحاكم ، وله الحق بفرض غرامات مالية على الخاضعين لسلطة السوق والذين يخرقون اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بالسوق والهيئة. ويمول السوق نفسه من الرسوم التي تدفع من الشركات المدرجة والعمولات التي يحصل عليها من حجم التعامل التجاري الذي يتم في السوق إضافة إلى الغرامات المفروضة. (حمزة واخرون ،العدد:٢٤: ٢٠١٢)

ثانياً: أهداف سوق العراق للأوراق المالية:

١. يهدف سوق العراق للأوراق المالية لتحقيق الآتي : (الربيعي ، جريدة الصباح العدد ٢٦ :٢٠٠٩)

ا-اتنظيم أعضائها والمحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع أهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر في السوق .

ب .تعزيز مصالح المستثمرين في الأسواق الكفوءة ،الموثوق بها، التنافسية ، الشفافة والصادقة .

ج .تنظيم وتسهيل التعامل العادل ، الكفء والمنظم في السندات ، ومن ضمنها تصفية وتسوية مثل هذه المعاملات .

د .تنظيم التعامل للأعضاء في الخدمات التي تخص السندات وكذلك المعاملات الإجرائية وتحديد الحقوق والالتزامات للجهات المعنية وكذلك الوسائل لحماية مصالحهم القانونية .

هـ. تشجيع زيادة رأس مال الشركات المدرجة او التي تنوي ان تدرج نفسها في قائمة السوق .

و. المشاركة ، إن كان ذلك مناسبا ، في برامج تعليمية استثمارية لاطلاع المستثمرين الكفوئين على فرص الاستثمار في سوق الأوراق المالية .

ز .جمع وتحليل ونشر إحصائيات ومعلومات ضرورية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون .

ح .إنشاء ودعم الاتصالات مع أسواق الأوراق المالية في الأسواق العربية والعالمية والمفيدة في تنمية أسواق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق المجازة.

ك .القيام بخدمات وفعاليات أخرى ضرورية لدعم أهدافها.

ثالثاً : اقسام سوق العراق للوراق المالية:

لغرض تحقيق أهداف سوق العراق للأوراق المالية فقد وضع هيكل تنظيمي يتناسب مع الأهداف في السوق،ويتكون الهيكل من المستويات التالية: (بحث منشور على الرابطwww.abu.adu.iq)

١- لجنة الرقابة :- تتكون من خبراء مجلس المحافظين (ثلاث أعضاء)ومن مهامها إعداد تقرير شهري إلى مجلس المحافظين بالاستناد إلى التقارير المرفوعة لها من قسم ألرقابه والتفتيش عن نشاط السوق اليومي

٢- المدير المفوض:- استناداً إلى النظام الداخلي لسوق العراق للأوراق المالية يكون المدير المفوض مسؤولاً عن الأمور الإدارية والمالية والفنية للسوق وغيرها من الوظائف

٣- نائب المدير المفوض:- يتولى مهام المدير المفوض في حالة غيابه.

٤-مكتب مجلس المحافظين:

أ- تهيئة جدول مجلس المحافظين.
ب- تهيئة المحاضر والمستندات المتعلقة بالقضايا المعروضة على المجلس.
ت- تنظيم قرارات الجلسات وطباعتها وتوقيعها من أعضاء المجلس.
ث- صياغة قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها.
ج- حفظ القرارات والجلسات ومرفقاتها من الوثائق .
ح- القيام بكل مايكل به من إعمال من قبل الرئيس.

٥- قسم الرقابة والتفتيش :ويقوم بتدقيق البيانات المالية للشركات الوساطة والسجلات المحاسبية لقسم الحسابات وغيرها من الوظائف

٦- قسم الإدراج والعمليات :ويتشعب هذا القسم إلى(شعبة الإدراج، شعبة الإفصاح، شعبة إدارة التداول والرقابة عليها)

٧- قسم المنظومة الالكترونية: وينقسم إلى (شعبة الدعم الفني ،شعبة التطوير البرمجي،شعبة النظم والتشغيل)

٨-قسم الدراسات والتطوير:ويكون من (شعبة الدراسات ،شعبة النشر ،شعبة العلاقات العامة)

٩-قسم الشؤون المالية :-القيام بإعمال المالية اليومية وإعداد التقارير والموازنة السنوية الختامية والاشتراك في لجنة المشتريات.

١٠- قسم الشؤون القانونية :- يقوم بمتابعة القضايا التي يقيمها السوق والمشاورات القانونية.

المبحث الثالث

الجانب العملي

المطلب الاول : تحليل ومناقشة دور القطاع المصرفي العراقي في الاقتصاد

الجدول رقم (١)
بيانات المصارف التجارية

السنة	العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقد	الناتج المحلي الاجمالي	التغير في العملة%	نسب التغير الودائع الجارية(%)	نسب تغير عرض النقد%
2003	4630	1144	5774	29894476			
2004	7163	2986	10149	48206524	54.70842	161.014	75.7707
2005	9113	2286	11399	73533599	27.22323	-23.4427	12.31648
2006	10968	4492	15460	95587955	20.35554	96.50044	35.62593
2007	14232	7489	21721	111455813	29.7593	66.71861	40.49806
2008	18493	9697	28190	157026062	29.93957	29.48324	29.78224
2009	21776	15524	37300	139330187	17.75266	60.09075	32.31642
2010	24342	27401	51743	171957204	11.78361	76.50734	38.72118
2011	28296	34320	62616	223177005	16.24353	25.2509	21.01347
2012	30594	33142	63736	251907661	8.121289	-3.4324	1.78868
2013	34995	38836	73831	272596360	14.38517	17.18062	15.83877
2014	36017	36620	72637	262841563	2.920417	-5.70605	-1.61721

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

اولاً : عرض النقد ومكوناته :

عبر التمعن في الجدول رقم (١) والخاص بحركة عرض النقد للمدة المدروسة يلحظ الاتجاة التصاعدي لحركة عرض النقد باستثناء عام ٢٠١٤ اذ سجل انخفاضا بنسبة (١,٥%) فقد احتفظ الجمهور في نهاية عام ٢٠٠٣ بمقدار (٤٦٢٩,٨) من العملة و(١١٤٣,٨) مليار دينار من الودائع الجارية لدى المصارف التجارية وان مجموع عرض النقد بلغ (٥٧٧٣,٦) مليار دينار واحتفظ الجمهور بمقدار (٣٦٠٧١)مليار دينار كعملة و(٣٦٦٢٠) مليار دينار من الودائع الجارية ليبلغ عرض النقد (٧٢٦٩١) مليار دينار عام ٢٠١٤ وقد ارتفع عرض النقد بمعدل نمو مركب بلغ (٢٨,٨%) للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٤) حيث شكلة الودائع الجارية (٥٠,٤%) من عرض النقد بينما شكلت العملة (٤٩,٦%) من عرض النقد.

والشكل (١) يوضح عرض النقد ومكوناته (الودائع الجارية ،العملة في التداول)

الشكل رقم (١)

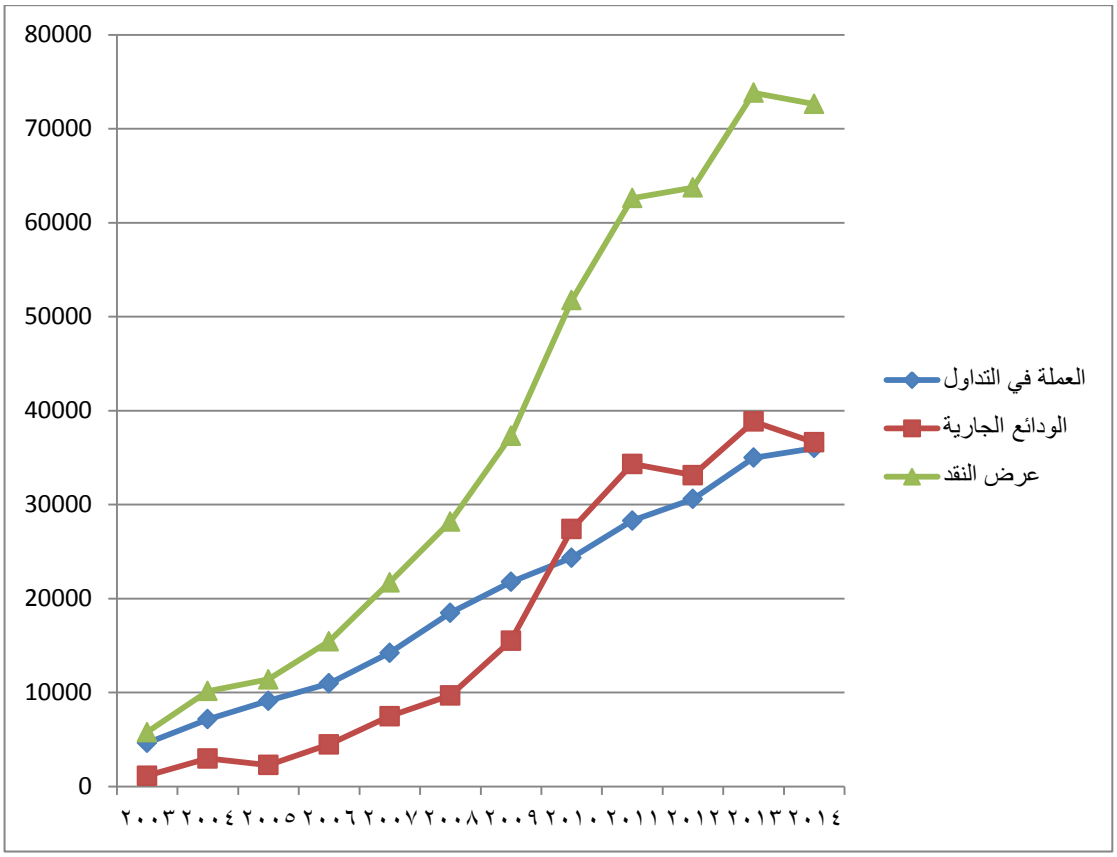

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)

ثانيا: الناتج المحلي الاجمالي:

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي يعيش في حالة عدم استقرار حيث انخفض في السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ الى نسبة بلغة (١١,٢٦% و ٣,٥٧ % و٢٦,٧٩%) تواليا فضلا عن وجود التذبذبات في السنوات السابقة والسبب الرئيسي في الانخفاض الحاصل وعدم الاستقرار هو انخفاض سعر النفط وذلك لان النفط يسجل النسبة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي العراقي ،

الجدول رقم(٢)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي %
2003	29894476	
2004	48206524	61.25562
2005	73533599	52.53869
2006	95587955	29.99222
2007	111455813	16.60027
2008	157026062	40.88638
2009	139330187	-11.2694
2010	171957204	23.41705
2011	223177005	29.78637
2012	251907661	12.87348
2013	272596360	8.212811
2014	262841563	-3.57848
2015	192403828	-26.7986

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)

المطلب الثاني:تحليل ومناقشة دور سوق العراق للأوراق المالية في النشاط الاقتصادي من خلال معرفة دور سوق العراق للأوراق المالية ودراسة سلوك موازنته خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) ونسبته في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (٣)

مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥

السنة	القيمة السوقية	حجم التداول	معدل دوران السهم%	عدد الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداولة	نسبة التغير بالقيمة السوقية%	معدل تغير حجم التداول%	معدل تغير عدد الاسهم المتداولة%
2005	3246863	366809	11.29734	85	55639	######	######	#######
2006	1960205	146891	7.493655	93	57975	-39.6277	-59.9544	4.198494
2007	2142169	427367.5	19.95022	94	152991	9.282907	190.9419	163.8913
2008	2353143	301350.2	12.80629	96	150853	9.848616	-29.4869	-1.39747
2009	3581198	411928.4	11.50253	91	211290.6	52.18786	36.69425	40.0639
2010	3462275	400359.9	11.56349	87	255659.5	-3.32076	-2.80838	20.99899
2011	4931193	941198.2	19.08662	87	492371.6	42.42638	135.088	92.58881
2012	5327351	893825.3	16.77804	84	625639.9	8.033715	-5.03325	27.06661
2013	11451369	2840220	24.80245	83	871182.1	114.9543	217.7601	39.24657
2014	9520626	898316	9.435472	86	743852.4	-16.8604	-68.3716	-14.6157
2015	12364785	456179.8	3.689347	98	579640.3	29.87366	-49.2183	-22.0759

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية للسنوات متفرقة

أولاً:القيمة السوقية :

ومن الجدول رقم (٣)يتضح لنا الاتجاه التصاعدي للقيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية التي وصلت إلى (12364785) مليون دينار في نهاية عام (٢٠١٥)وبعد إن كانت لعام (٢٠٠٥)بنحو (3246863)مليون دينار ، وحقق هذا المؤشر نسب تغير سنوية واضحة حين بلغت بلغة (52.18%)في عام ٢٠٠٩ وشهدت انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٠ بنسبة (-3.32%)لتعود وترتفع في عام ٢٠١١ بنسبة تغير بلغة ما يقارب (42.42%) صاحبها الارتفاع في عام ٢٠١٢و٢٠١٣ وانخفضت في عام ٢٠١٤ بنسبة تغير بلغة (-16.86%) فعادة وارتفعت في عام ٢٠١٥ بنسبة تغير وصلت الى (29.87%) بصورة عامة شهدت القيمة السوقية ارتفاع طيلة المدة تقريباً والشكل التالي رقم(٢) يوضح لنا

الشكل رقم(٢)

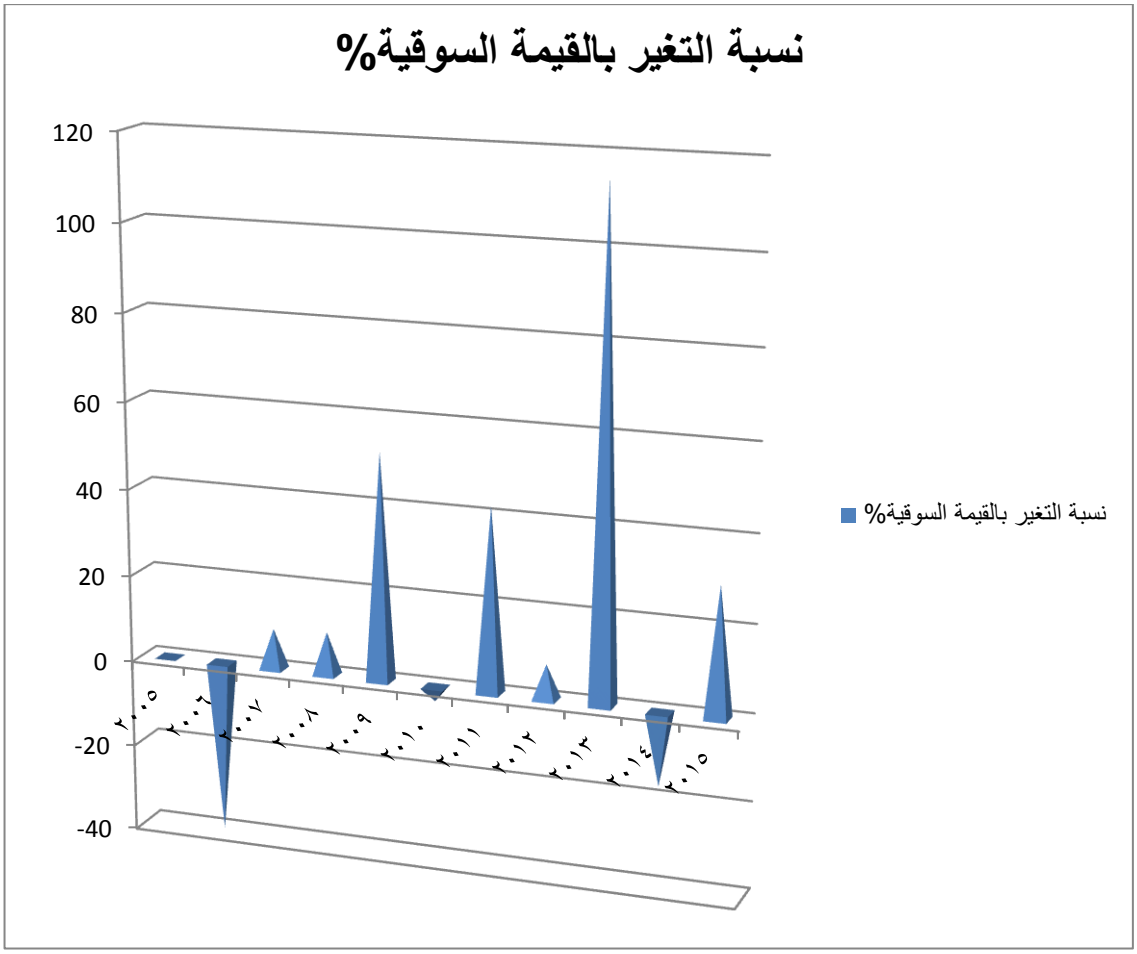

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣)

ثانياً : حجم التداول:

من خلال الجدول رقم (٣) اتضح لنا ان حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية غير مستقر حيث سجل نسب تغير في عام ٢٠٠٦ (59.95-%) انخفاضاً عن ٢٠٠٥ ليعود يرتفع في عام ٢٠٠٧ بنسبة تغير بلغت (190%) والشكل رقم (٣) يوضح لنا استمرار حجم التداول بالارتفاع والانخفاض طيلة المدة .

الشكل رقم (٣)

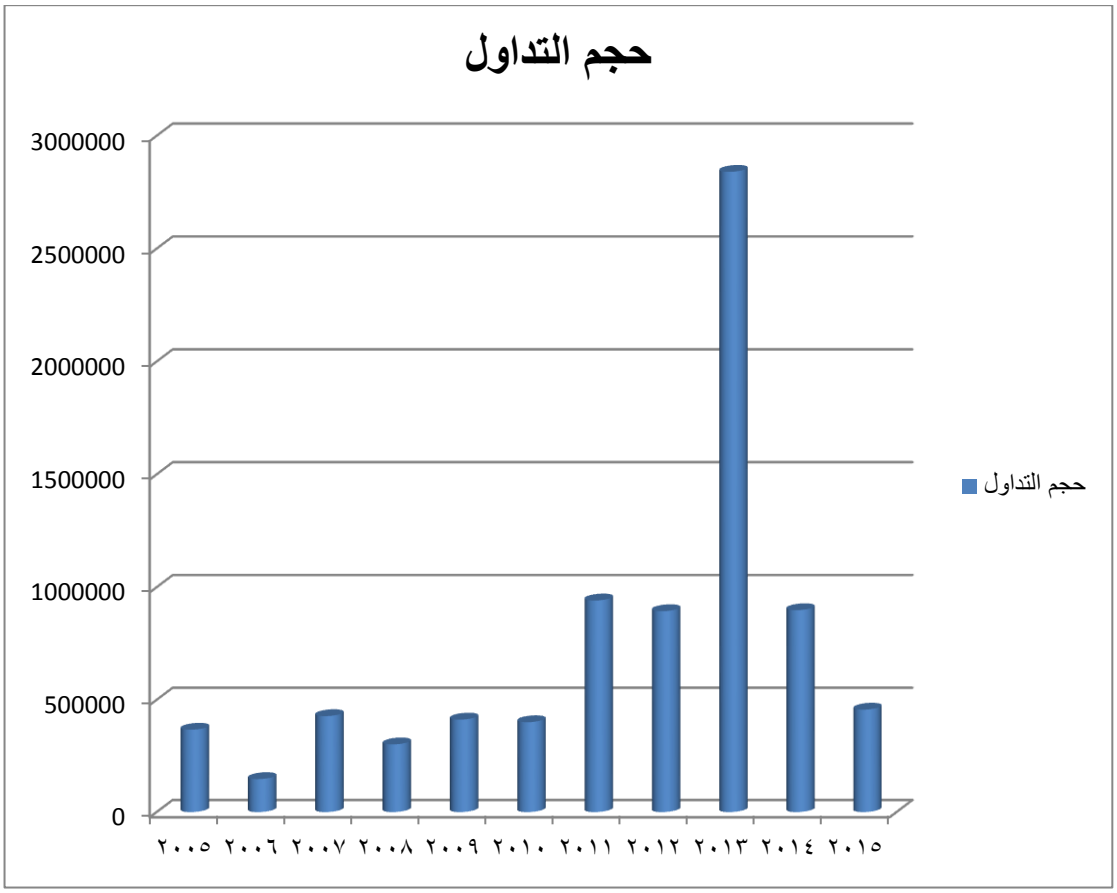

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(٣)

ثالثاً : معدل دوران السهم:

من الجدول رقم (٣) نلاحظ ان قيمة المؤشر يمكن ان يقال انها كانت في اتجاه تصاعدي رغم انخفاضها في عام ٢٠١٥ ذالك انها سجلت في عام ٢٠٠٥ (١١,٣٠%) لتواصل صعودها رغم التذبذبات في بعض السنوات لتصل الى (٢٤,٨%) عام ٢٠١٣ هذا الارتفاع في قيمة المؤشر جاء نتيجة الارتفاع في نشاط السوق ،

اما في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عاش السوق في حالة عدم استقرار مما ادى الى انخفاض جميع مؤشرات السوق التي تؤثر سلبا على معدل دوران السهم والشكل رقم (٤) يبين لنا قيمة المؤشر طيلة الفترة ارتفاعا وانخفاضا.

الشكل رقم (٤)

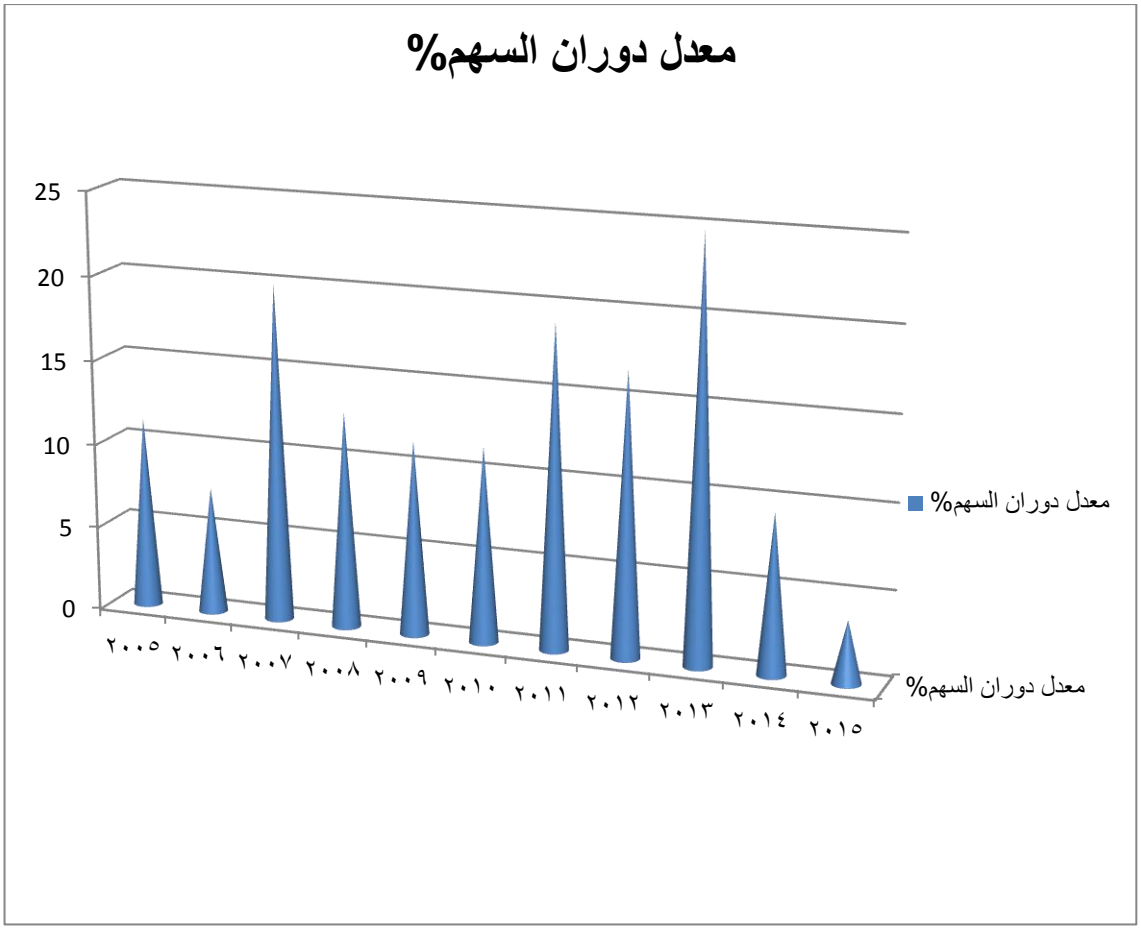

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(٣)

رابعاً حجم السوق :

من خلال الجدول رقم (٤) يتبين انخفاض قيمة المؤشر مقارنتاً بالناتج المحلي الاجمالي وعدم وجود تطورات ملحوظة فسجل السوق (٤.٤١%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٥ وسجل (٢.٠٥%) في عام ٢٠٠٦ لتنخفض من جديد ليصل (١.٩٢%)في ٢٠٠٧ ليستمر متوسط الانخفاض حتى عام ٢٠١٤ ليعود ويسجل (٦.٤٢%) في عام ٢٠١٥ ويعود سبب عدم نمو مؤشر حجم السوق الى حداثة السوق من جانب واعتماد الاقتصاد العراقي على النفط من جانب اخر .

الجدول رقم (٤)

حجم السوق مقارنتا بالناتج المحلي الاجمالي

السنة	القيمة السوقية	الناتج المحلي الاجمالي	حجم السوق %
2005	3246863	73533599	4.415482
2006	1960205	95587955	2.050682
2007	2142169	111455813	1.921989
2008	2353143	157026062	1.498568
2009	3581198	139330187	2.570296
2010	3462275	171957204	2.013452
2011	4931193	223177005	2.209543
2012	5327351	251907661	2.114803
2013	11451369	272596360	4.200852
2014	9520626	262841563	3.622192
2015	12364785	192403828	6.426476

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات السوق والإحصائيات السنوية للبنك المركزي العراق

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. تمثل المصارف التجارية والسوق المالية ، قمة الهيكل المصرفي والمالي لأي بلد .
٢. أن النشاط التقليدي للمصارف التجارية بشكل عام يأتي تحت عنوان الودائع ومنح القروض.
٣. يبرز دور المصارف التجارية من خلال توجيه أمواله نحو عمليات التمويل عن طريق منح الائتمان المصرفي والعمليات الأستثمارية.
٤. اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على النفط بالدرجة الأولى .
٥. انخفاض نسبة حجم السوق الأوراق المالية العراقي في الناتج المحلي الإجمالي .

التوصيات:

١. سن قوانين وتشريعات جديدة أو تحسين القوانين القائمة لغرض رفع أداء النظام المالي
٢. ضرورة إعادة النظر في مدى كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية خاصة مع انتشار التكنولوجيا الحديثة، لينعكس على الأداء الإداري للمصارف
٣. ينبغي للبنك المركزية ان يمارس دوراً في مواجهة التخلف الاقتصادي من خلال زيادة المصارف الاستثمارية.
٤. لمعالجة صغر حجم الاقتصاد والسوق المحلي السماح بالدخول لمؤسسات مالية والمصرفية وشركات الواسطة الأجنبية سعيا لتوسيع السوق وتعزيز سيولته.
٥. عمل خطة إعلاميه للتعرف بفرص ومزايا السوق المالي العراقي .

المصادر والمراجع

١- ابو حمد ،رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل (٢٠١٣)،ادارة مصارف، مطبعة جامعة الكوفة

٢-الوادي، محمود و علي، كاظم جاسم ،الاقتصاد الكلي،

٣- جودة ، محفوظ احمد و رمضان، زياد سليم (١٩٩٦) ادارة البنوك ،مطبعة دار البنوك،ط ٢ عمان الاردن

٤- جلدة، سامر (٢٠٠٩) البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط١

٥-عبد المجيد، طلعت اسعد (١٩٩٨)الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة،مكتبة الشقدي ، مصر

٦-هندي ،منير ابراهيم (١٩٩٦)ادارة البنوك التجارية، مكتبة العربي الحديثة ،٣

٧-العصار، رشاد والحلبي ،رياض (٢٠٠٠)النقود والبنوك،ط١ دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن

٨-التميمي ،ارشد فؤاد و سلام ،اسامة(٢٠٠٤)الاستثمار بالاوراق المالية ،دار الميسرة للنشر عمان الاردن

٩- حردان ،حيدر طاهر (١٩٩٧)مبادئ الاستثمار، ط١، دار المستقبل للنشر عمان الاردن

١٠-التهامي، عبد المنعم (١٩٨٥)، التمويل :مقدمة في المنشات والاسواق المالية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة

١١- فهد ، نصرحمود مزنان (٢٠٠٠)،اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، ط٢،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن،،

١٢- مقشيش، سالم (٢٠١٢)التخصص المالي بالعلوم التجارية،ماجستير،جامعة ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والادارية،الجزائر،

١٣- الربيعي، فلاح خلف ، سبل الارتقاء بسوق العراق للأوراق المالية، جريدة الصباح، عدد ٢٦/حزيران/٢٠٠٩

١٤- حمزة ، حسن كريم و عبد الحميد،غسان رشاد(٢٠١٢)،سوق العراق للأوراق المالية نشأته-تحليل وتقييم مؤشراته"،مجلة مركز دراسات الكوفة،العدد:٢٤ ،العراق:

١٥-بحث منشور على
الرابط http://abu.edu.iq/sites/default/files/jurnals/abu/16/16-3.pdf

١٦-محمد حبش،المحاضرة الثانية ،تعريف البنوك التجارية وأنواعها،منشور على الرابط
www.aleppchomics.com